طرائف وعجائب نواب الإخوان والسلفيين

سجلت مضابط مجلس الشعب العديد من الطرائف والعجائب على ألسنة عدد من نواب الإخوان والسلفيين، والتي تكشف، إلى حد كبير، عدم علمهم بأصول الممارسة البرلمانية، وأيضًا عدم تقديرهم لاحتياجات الشعب المصري، وأن حداثة عهدهم بالعمل البرلماني والسياسي، تحت قبة مجلس الشعب كشف العديد منهم، مع أول ممارسة برلمانية، ومن بين هذه الطرائف والعجائب، وسجلته مضبطة الجلسة الثلاثين في ٢٧ فبراير ٢٠١٢ عند مناقشة اتفاقية المساعدة بشأن التعليم الأساسي بين حكومتي مصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقف النائب السلفي محمد عبد الوهاب حسن الكردى يهاجم الاتفاقية؛ بسبب تحسين تدريس اللغة الإنجليزية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي، وأن يدرس في السنة الثانية من المرحلة الابتدائية، بدلا من السنة الرابعة مطالبًا برفض الاتفاقية، وعدم تدريس اللغة الإنجليزية لطلاب المدارس، وفى نفس المضبطة، وقف النائب السلفي عصام محمد حسنين محمد؛ ليطالب بأن يتم اختيار

المبعوثين للخارج من أهل الدين والصلاح، دون أن يحدد كيف يتم الاختيار، وما هي المعايير لأهل الدين والصلاح . وربما كان يقصد الأهل والعشيرة من برلمان العصابة.

ومن أغرب الغرائب، التي سجلت كان في مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين في ١١ مارس ٢٠١٢، عندما قرر رئيس المجلس الدكتور سعد الكتاتني، بموافقة نواب الإخوان والسلفيين إخراج نائب غد الثورة، نصر الدين الزغبي، من القاعة لإصراره على الحديث، وتم إخراجه من القاعة، وهي نفس العقوبة، التي عانى منها عدد من نواب الإخوان، عندما كانوا في مقاعد المعارضة ببرلمانات عهد مبارك، وكانوا يطالبون بإلغاء هذه العقوبة، إلا أنهم طبقوها على المعارضين لهم، وفي نفس القاعة، حيث وصف النائب الزغبي هذا القرار بأنه اضطهاد، وهي نفس العبارة، كان ينطبق بها حمدي حسن ومصطفى محمد مصطفى وأشرف بدر الدين، نواب مجموعة الـ ٨٨ في برلمان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠.

وفي الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢ تعمد بعض النواب السلفيين، وفي مقدمتهم المحامي والنائب ممدوح إسماعيل، بإضافة عبارة «بما لا يخالف شرع الله» في نهاية القسم الدستوري، أمام المجلس، مما دعا رئيس الجلسة الافتتاحية، نائب الوفد محمود السقا، إلى التدخل لحذف هذه العبارة، التي وردت على ألسنة جميع النواب، ولم تسجل في المضبطة، وفي الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٤ يناير،

تحـدّث بعـض النـواب عـن التصويـت الألكترونـي، وتشـغيل اللوحـة المعطلـة خلـف المنصـة، حيـث وعـد رئيـس المجلـس الدكتـور محمـد سـعد الكتاتنـى النـواب بـأن وزارة الاتصـالات أخطـرت المجلـس أنهـا سـتقوم بتشـغيل اللوحـة في أقـل مـن شـهر، ووجـود كارت للتصويـت الألكترونـي لـكل عضـو مـن الأعضـاء، يتحكـم قبـل الإدلاء بصوتـه مـن أي مـكان، موجـودًا بـه داخـل المجلـس، واسـتمر المجلـس لمـدة ٥ شـهور، ولم يتـم تنفيـذ هـذا الوعـد، وهـو مـا أثـاره النائـب وليـد جـودة محمـد عفيفـي قائـلا: هـذه المشـكلة منـذ أيـام فتحـي سـرور، وتم تشـغيل التصويـت الألكترونـى، لأول مـرة في برلمـان ٣٠ يونيـو.

وفـى مضبطـة الجلسـة السادسـة والثلاثـين في ١٣ مـارس ٢٠١٢ قـال النائـب عبـد الفتـاح حسـن في كلمـة لـه: إن الفراعنة قالـوا: «لـن يبعـث مـن يلـوث ميـاة النيـل»، وهنـا انفعـل بشـدة النائـب السـلفي عصـام محمـد حسـنين محمـد، طالبـا الكلمـة قائـلا: أرجـو حـذف هـذه العبـارة مـن المضبطـة؛ لأنهـا تخالـف عقيدتنـا، رغـم أن صاحـب العبـارة قـال إنـه يقصـد عقيـدة الفراعنـة، ولم يقتنـع العضـو بالتوضيـح، وكأن الفراعنـة رجـس مـن عمـل الشـيطان.

وفـى مضبطـة الجلسـة الحاديـة والأربعـين وبتاريـخ ٢١ مـارس ٢٠١٢ وفـى إطـار الحديـث حـول ضـرورة اسـتقالة حكومـة الدكتـور كمـال الجنـزوري، وقـف النائـب محمـد الصغير السـلفي، رئيـس الهيئـة البرلمانيـة لحـزب البنـاء والتنميـة،

التابع للجماعة الإسلامية؛ لكي يتحدث عن سفره لأداء العمرة قائلا: لقد ذهبت إلى العمرة، ودعوت الله عز وجل، قلت؛ اللهم أنك جعلت أمرنا بيد الحرية والعدالة فخذ بنواصيهم إلى ما يرضيك؛ أي أنه دعا الله، وهو يؤدى العمرة لمساندة ودعم حزب الحرية والعدالة، وليس مصر وشعبها، الذي اختاره نائبًا، تحت القبة، ولم يستجب الله لدعائه، وأطاح بحزب الإخوان الإرهابي، ولم يأخذ بنواصيهم.

وفى مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين في ١٨ أبريل ٢٠١٢، وأثناء مناقشة بيان حكومة الدكتور كمال الجنزوري، وقف النائب السلفي عبد الخالق محمد عبد الخالق، عضو حزب الأصالة، متحدثًا عن رؤيته لبرنامج الحكومة قائلا: إن السيارات يركب بها إنذار يقول؛ احترس السيارة ترجع إلى الخلف، وأنا أقول؛ احترس مصر ترجع إلى الخلف! وحقًا في برلمان الإخوان والسلفيين، مصر رجعت للخلف، كما قال النائب السلفي.

- وانكشف المستور في برلمان الإخوان والسلفيين من أجل الحصول على المزايا المالية، والجمع بين المزايا المالية لعضوية مجلس الشعب، والمزايا المالية من وراء المناصب الوظيفية، بإصدار قرارات بالاستثناء من التفرغ، وهو ما كان يعارضه نواب الإخوان في برلمانات النظام السابق، وضمت القائمة الواردة في مضبطة الجلسة الثامنة من ٣١ يناير، أسماء النواب الدكتور حسن البرنس حسن بدار،

نائب الحرية والعدالة، باعتباره أستاذ بكلية الطب، والدكتور سامي سلامة نعمان، مدرس بحقوق بني سويف، والدكتور سليمان سالم صالح، أستاذ بإعلام القاهرة، والدكتور محمد جمال الدين حشمت، أستاذ بمعهد البحوث الطبية بجامعة الإسكندرية، والدكتور حلمي الجزار، زميل بمعهد السمع والكلام، ومحمد شاكر ميهوب، مدير عام بمصلحة الضرائب .. وهكذا حصل هؤلاء على مزايا مالية مزدوجة، بعد أن كانوا يحرّموا ذلك على بعض نواب الوطني المنحل !!!

جلسة الخمس دقائق

(ومن أغرب القصص، بل من أغرب وأقصر الجلسات البرلمانية، التي شهدها هذا المجلس، على مدار تاريخ مصر البرلماني، جلسة الخمس دقائق، والتي عقدت يوم الأحد ١١ مارس ٢٠١٢، في تمام الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً، ورفعت وانفضت في تمام الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساءً، وسجلت هذه الجلسة والتي حملت رقم الثانية والثلاثين أيضًا في خمس ورقات فقط، وتم رفعها لعدم حضور الحكومة الجلسة؛ احتجاجًا على تجاوزات نواب البرلمان اللقيط، وقلة أدب عدد منهم.

(ونواب البرلمان اللقيط من الإخوان والسلفيين، الذين تحدثوا كثيرًا في عهد مبارك، عن إهدار المال العام وحصول

نواب عهد مبارك على أموال، دون وجه حق، فإن نواب البرلمان اللقيط حملوا ميزانية الدولة، مقابل بدل جلسة عن الخمس دقائق، مليون جنيه عدًا ونقدًا دون أن نسمع صوتًا يدعو إلى التنازل عن هذا المبلغ لصالح الفقراء من شعب مصر أو التبرع بهذا المبلغ لصالح الشهداء، الذين تاجروا بدمائهم.

رسالة العفو والسماح

(شطحات هذا البرلمان، وخروجه على التقاليد والأعراف البرلمانية ومخالفة اللائحة، لا تعد ولا تحصى، ولكن أغربها واقعة رسالة الداعية السلفي الشيخ محمد حسان، بمناسبة الأزمة، التي أثارتها تصريحات النائب زياد العليمي، عضو الحزب المصري، الديموقراطي، رغم أن الداعية السلفي، ليس مسئولا في الدولة أو الحكومة، ولا يتمتع بصفات الشخصية الاعتبارية، ولكن البرلمان اللقيط سجل رسالته، وتلاها رئيسه الكتاتني من فوق منصة المجلس في الجلسة الخامسة والعشرين في ٢١ فبراير ٢٠١٢.

وقال حسان في رسالته

أبعث إليكم بالتحية والتهنئة على ثقة الشعب المصري فيكم، وعلى شعوركم بالمسئولية وجهدكم المتواصل، وأسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم، وينفع بكم البلاد والعباد، وأشكر لكم موقفكم النبيل، والمشهد الجميل والحرص الأصيل، وأخبركم أن الابن العزيز، الشاب النائب زياد

العليمي، قد شرفني بالزيارة، وبيان وجهة نظره وقدّم اعتذاره، وأنا عفوت وسامحت الله؛ ولتقدير موقفكم وحفاظًا على قيمة وقامة البرلمان.

وكانت هذه الواقعة، قد دار حولها نقاش في الجلسة الثالثة والعشرين، بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٢.

بدأ بإعلان رئيس المجلس سعد الكتاتني، السادة النواب، كنا قد ناقشنا بالأمس الموضوع، الذي أثير بخصوص الأحاديث، التي أدلى بها النائب المحترم زياد العليمي، وكان قرار المجلس إحالة السيد النائب إلى مكتب المجلس.

وقد طلب منى اليوم السيد النائب المحترم أن يوضح بدقة ما ذكره بالأمس، أمام مجلسكم؛ لتتخذوا ما ترونه مناسبًا حيال هذا الموضوع.

وليتفضل السيد النائب المحترم زياد العليمى بالحديث

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي:

في البداية: إن هناك أمرًا جديدًا، حدث بالأمس، أنني بعد الجلسة توجهت مع عدد من الزملاء إلى الشيخ محمد حسان، وأوضحت له الموقف، وذكرت له ما قلته بالتحديد، فيما يتعلق به، وطلبت منه أن يراجع التسجيل الخاص بالحلقة، المشار إليها، وشرحت له بشكل واضح موقفي من المبادرة، واختلافاتي معها، وقال لي إنه يستوعب هذا

بصدر رحب جدًا، وقال إنني أطلقت مبادرة، وأن هذه المبادرة لشعب المصر، وإذا كنت ترى أن يضاف إليها شيء أضفه، وإذا اختلفت معك، سأقول ذلك علينا، أن نتعاون، لكي نصل بمصر إلى بر الأمان.

والذي خرجنا به من هذه الجلسة أن هناك أهمية للتعاون، حول مشروعات محددة، تتعلق بمصر، وهو تفهم جيد للموقف، وتفهم ما قيل ، ثاني أمر ....

رئيس المجلس:

قبل ثاني أمر، لم يكن الموضوع مناقشة مبادرة الشيخ حسان، ولكن ناقشنا أنك قلت قولا، يمس الشيخ حسان.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

تمامًا

رئيس المجلس:

هذا القول أساس الموضوع، وكنا نطلب منك الاعتذار عنه، وأنت توجهت إليه لمناقشة الموضوع أم لتعتذر له عما صدر منك؟ كلامنا واضح.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

لقد توجهت إليه لتوضيح ما قيل بالضبط، وطلبت منه مراجعة التسجيل.

رئيس المجلس:

أي إنك لم تعتذر له.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

قلت بشكل واضح، إنني توجهت إليه وتناقشت معه.

(أصوات من بعض السادة النواب : بذلك نضيع وقت الجلسة).

رئيس المجلس:

نحن نسمع كلامه.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

وتقبل، وكان معنا، عدد من السادة الزملاء، تقبل بصدر رحب جدًا، التعاون حول المبادرة، التي طرحها، وقلت له نفس ما قلته بالأمس، وأنه شخصية عامة لا تتعلق بـ

(أصوات من بعض السادة النواب: بذلك نضيع وقت الجلسة).

رئيس المجلس:

إنني أحدث النائب، وأجرى حوارًا معه، وأطلب منه عدم الاستماع لمن يقاطعه.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

وقلت له ما قلته بالأمس، إنه شخصية عامة لا تتعلق بتيار بعينه أو مجموعة بعينها، لكنه شخصية عامة تتعلق بجميع المصريين.

رئيس المجلس:

أي لم تقل له عبارات الاعتذار

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

لا، دار حوار لمدة ساعة – سيادة الرئيس – يسأل عنه هو، وأسأل عنه أنا، ويسأل عنه الزملاء، الذين حضروا وسأذكر الصيغة...

رئيس المجلس:

المجلس يطلب منك اعتذارًا صريحًا، عما بدر منك؛ لأن هذا حق المجلس.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

سيدي الرئيس، بعد إذنك سأكمل الكلام، وسأذكر في النهاية الصيغة المتعلقة بالموقفين، بالنسبة للموقف الثاني، أتمسك بما جاء بمضابط الجلسة من موقفي السياسي، فيما يتعلق بأداء المجلس العسكري، خلال الفترة السابقة.

وثالثًا: كنت أتمنى أن نتعاون، كي ننجز مساءلة المسئولين عن قتل الناس بذات السرعة، التي تم بها إنجاز مسألة محاسبتي.

رابعًا: وفيما يتعلق بالموقفين، فلا أجد أي حرج من أن آسف وأعتذر إذا ما رأى بعض زملائي، وبعض المصريين، أني أسأت إليهم أو فعلت ما يستوجب الاعتذار.

رئيس المجلس:

السادة النواب، السيد النائب، ذكر هذه الصيغة، ولما كنت قد أحلت الموضوع إلى مكتب المجلس، ووافقتم حضراتكم على ذلك، فهل تقبلون الآن هذه الصيغة، التي ذكرها النائب المحترم؟

(أصوات من السادة النواب: لا ، لا)

رئيس المجلس:

يا أستاذ زياد، أريد أن أنهى هذا الموضوع بعبارات واضحة.

فإذا أرت أن تنهى هذا الموضوع فلتفعل، وإلا نؤكد على قرارنا بالأمس.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

سيادة الرئيس، لقد ذكرت الصيغة التي تمثل الحد الأقصى، التي يقبل بها ضميري، ولا أجد أي حرج في الاعتذار عن إساءة رآها أحد زملائي أو بعض الحد الأقصى، الذي يقبل به ضميري.

وأطلب من السيد الرئيس التصويت وقوفًا، حتى يكون واضحًا المعارضون والمؤيدون لهذا القرار.

(أصوات من بعض السادة النواب: لا ، لا يا ريس، هذا ضغط قوى عليه، أنه بذلك اعتذر).

رئيس المجلس:

هذه الصيغة، التي سمح بها ضمير النائب المحترم، فيما قاله، ونحن نحترم رأيه، ولا نجبره على شيء، فهل يقبل المجلس ذلك؟

(صوت من السيد النائب المحترم سعد عبود: هذا يكفي، أعطنا فرصة، لكي نتكلم، أعطني فرصة، لكي أتكلم، الأمر نوقش بطريقة خاطئة).

رئيس المجلس:

نحن نأخذ رأى المجلس يا أستاذ سعد

(صوت من السيد النائب المحترم سعد عبود يا ريس، هناك كلام قانوني لا بد أن يقال)

obeikandl.com

رئيس المجلس:

اجلس – يا أستاذ سعد – هذا الموضوع غير مفتوح للمناقشة، هذا موضوع خاص بالنائب.

(صوت من السيد النائب المحترم سعد عبود يا ريس فيه كلام، لا بد أن تقوله).

رئيس المجلس

المجلس ناقش الموضوع، وسوف نأخذ الرأي عليه، ناقشنا الموضوع بالأمس.

أود أن أقول إن النائب ليس مجبرًا على أن يقول صيغة معينة، النائب قال: «هذا ما سمح به ضميري أن أقوله»، ونحن نحترم رأيه، ولا نجبره على شيء، ولما كان قرار المجلس بالأمس، إحالة النائب إلى مكتب المجلس ليتخذ ما يراه بشأنه، أريد أن أغير قرار المجلس أو أؤيده، وعندما طلب من النائب أن يلتمس إعادة طرح الموضوع اليوم، فقمت بعرض الموضوع عليكم، النائب يقول عبارات والمجلس يوافق أو لا يوافق، فما المناقشات التي سنجريها، وهذا الموضوع غير مطروح للمناقشة أصلا ؟

(أصوات من بعض السادة النواب: الوضع كما هو، لم يقل شيئًا جديدًا).

obeikandl.com

رئيس المجلس

المجلس أنهى جلسته بقرار واضح تعلمونه جميعًا، والنائب أتى حتى يلتمس من المجلس فرصة؛ لتوضيح نفسه، ولقد أعطيته الفرصة.

(صوت من السيد النائب المحترم عصام سلطان: يا سيادة الرئيس أريد أن أقول رأيًا).

رئيس المجلس

لن أفتح الموضوع للمناقشة – يا أستاذ عصام – ولا توجد لدى مشكلة في أخذ الرأي بأي طريقة من الطرق، فهل تريد أن تذكر ما قلته مرة أخرى يا أستاذ زياد؟ ولتستمعوا إليه جيدًا، فربما تقتنعون بما يقول.

(أصوات من بعض السادة النواب: هذا يضيع وقت المجلس).

رئيس المجلس

ليتفضل السيد النائب زياد العليمي بالحديث، ولا تقاطعوه حتى نسمعه جيدًا، ربما يقتنع المجلس برأيه، وله الحق كاملا في الحديث.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

بناء على طلب الزملاء أعيد النص كما يلي:

opelkamal.com

لا أجد حرجًا في الاعتذار عن أي إساءة يراها بعض الزملاء أو بعض المواطنين من الشعب المصري أنى وجهتها.

رئيس المجلس:

الموافق على هذه الصيغة يتفضل برفع يده

(أقلية)

(تصفيق)

رئيس المجلس:

أقول للسيد النائب زياد العليمي، إن معه فرصه ثانية، إذا أردت أن تغير الصيغة، فسوف أعيد الموضوع ثانيًا وثالثًا، إننى أعطيه الفرصة.

(أصوات عالية من بعض السادة النواب: منهم مؤيد ومنهم معارض لإعطائه الفرصة).

رئيس المجلس:

نحن جزء من الحل، ولسنا جزءًا من المشكلة، مهمتي أن أحافظ على النائب، مهمة رئيس المجلس أن يحافظ على كرامة الأعضاء، لا نريد مشاكل، مهمتي أن أحافظ على كرامة النائب وأعطيه الفرصة، حتى النهاية، هل تريد أن تقول صيغة أخرى؟

obeikandl.com

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمى

سيادة الرئيس، هذا هو الحد الأقصى، الذي يقبل به ضميري.

رئيس المجلس السادة النواب، الموافق على قرار المجلس السابق اتخاذه بالأمس، يتفضل برفع يده.

(موافقة)

(أصوات من بعض السادة النواب)

رئيس المجلس:

لن نتكلم في هذا الموضوع مرة أخرى، وبعد أن وافق المجلس يحال النائب إلى مكتب المجلس؛ ليتخذ ما يراه من قرارات في هذا الشأن.

(تصفيق)

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد بعث رسالة للمجلس تضمنت إشارة إلى واقعة النائب سليط اللسان، زياد العليمي، وهذا نصها:

(أولا): رسالة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن دور القوات المسلحة في حماية ثورة ٢٥ يناير، وحرصها على إنهاء الفترة الانتقالية في التوقيتات المحددة، وعن الإجراءات التي اتخذها المجلس، قبل أحد السادة النواب، صدرت

obeikandl.com

منه عبارات مهينة للقوات المسلحة ومجلسها الأعلى.

رئيس المجلس

السادة النواب، وصلتني الرسالة التالية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أتلوها على حضراتكم:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

السيد الأستاذ الدكتور محمد سعد الكتاتنى

رئيس مجلس الشعب الموقر

تحية طيبه وبعد.

يطيب لنا أن ننقل لسيادتكم، وإلى السادة نواب الشعب الموقرين، تحيات قواتكم المسلحة بهذا الأداء المتميز لنواب الشعب المنتخبين لأول برلمانات الثورة، وجهودهم المستمرة في توثيق دعائم الديمقراطية، وإرساء أسس دولة القانون، والعمل على تحقيق الاستقرار، والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد.

كما يثمن جيشكم العظيم تلك المبادرة الكريمة من مجلسكم الموقر في التصدي لأحد النواب، الذي تطاول على القوات المسلحة وقادتها، رغم ما تبذله القوات المسلحة من جهد لرعاية شئون الوطن وحقوق مواطنيه، وحرصها على إنهاء الفترة الانتقالية في التوقيتات المحددة، واستكمال نقل السلطة إلى مؤسسات دستورية منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا نزيهًا؛ لتعبر تعبيرًا صادقًا عن الإرادة الشعبية الحرة،

obeikandi.com

وتهيئة الظروف الملائمة لوضع دستور للبلاد يحقق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهو ما دعا إلى إرسال هذا الكتاب توضيحًا للحقائق، التي يحاول البعض إنكارها أو طمسها أو الافتئات عليها.

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب، إن الدور الوطني المشرف الذي تقوم به قواتنا المسلحة الباسلة؛ جنود وضباط وقادة، في تعضيد ثورة شعبنا، وحمايتها والمساهمة في إنجاحها واكتمالها، هو دور معلوم للكافة، ولا ينكره سوى جاحد أو مغرض أو صاحب هوى.

لقد حسمت القوات المسلحة أمرها، منذ اللحظة الأولى، وانحازت، دون تردد، إلى مطالب أبناء شعبنا الذي خرجت جموعه في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ترنو إلى الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، فلا ينبغي أن ينسى أحد البيان الذي أصدرته القوات المسلحة في الأول من فبراير سنة ٢٠١١، والذي تضمن نصًا: «إن قواتكم المسلحة إدراكًا منها بمشروعية مطالب الشعب؛ فإنها تؤكد على حرية التعبير بالطرق السلمية المكفولة، وأنها على وعى ودراية بالمطالب المشروعة، وأن القوات المسلحة موجودة في الشارع من أجلكم، وحرصًا على أمنكم، إننا لم ولن نلجأ لاستخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم».

كما ينبغي أن نتذكر جميعًا البيان رقم (١) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في العاشر من فبراير سنه ٢٠١١، والذي كان قولاً فضلاً، حسم به الأمر.

كما ينبغي أيضًا ألا نغفل أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لم يستبد برأي عند رسم معالم الفترة الانتقالية، بل أوكل الأمر للشعب في استفتاء، حددت نتائجه مسار نقل السلطة لمؤسسات منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا نزيهًا.

ولم يكن هذا الموقف من قواتكم المسلحة الباسلة مستغربًا، فجيش مصر الوطني، كان دومًا وبغير استثناء واحدًا، منذ نشأته في مطلع القرن التاسع عشر، هو جيش الشعب، انحاز لأماله، واكب تطلعاته، دافع عن حياته، خاض معارك أمته، فما انكسر ولا ركع، وظلت رايات الوطن في أيدي أبطاله، خفاقة عالية، ولم تنتظر قواتكم المسلحة يومًا، شكرًا أو تقديرًا، فمكانتها محفورة في قلب كل مصري، وشكرها وتقديرها تلهج به أفعال المواطنين قبل ألسنتهم، ودأب قواتكم المسلحة الإيثار وإنكار الذات، والوفاء بحق الوطن عليها في صمت بعمل دءوب متواصل.

بيد أنه في الآن ذاته، لاحظ الجميع محاولات قلة، النيل من جيش مصر العظيم، والعمل على شق الصف بين قادته، من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وضباطه وجنوده، تقويضًا لبنيانه، أملا منهم في زعزعة الدعامة

الرئيسية للدولة المصرية، وهدمًا لركن ركين من أركانها؛ ليدفعوا مصر لفوضى لا تبقى ولا تذر، ولكن هيهات أن يفلحوا في غيهم، فتضافر شعبنا الواعي، الذي شرفكم بتمثيله، وقواتنا المسلحة الباسلة، سيرد كيد الكائدين، ويبطل سعى المحرضين.

وإذا كانت قواتنا المسلحة، قد تحلت بأقصى درجات ضبط النفس – ليس عن ضعف، ولكن تقديرًا للمصلحة العليا للوطن – في مواجهة كل محاولات التطاول عليها واستفزازها، ممن حاولوا هباءً جرها إلى مواجهات، لا يعلم نتائجها إلا الله، فإن ما أثار غضب رجال القوات المسلحة واستياءهم، هي تلك الألفاظ التي يعف اللسان عن ذكرها، والتي صدرت من أحد أعضاء هذا المجلس الموقر في حق القوات المسلحة وقادتها، محاولة منه الوقيعة بين أبناء الشعب المصري وجيشه الوطني، وإثارة للفتن بين طوائف الشعب، وهى أقوال أقل ما يقال عنها، إنها تشكل جرائم مكتملة الأركان، الموثقة بالمواد: (١٠٢ مكرر) ، (١٧٩) ، (١٨٤) – عقوبات – كما أنها تعد تدخلا في عمل سلطات التحقيق القضائية والتأثير عليها، وهو أمر محظور قانونًا، بل وتضرب عرضًا بتقرير تقصى الحقائق، الصادر عن مجلسكم الموقر في أحداث بورسعيد.

وغنى عن البيان أن تلك الألفاظ الخارجة عن حدود الأدب واللياقة، لا يمكن أن تبرر بعد جواز مؤاخذة نائب

الشعب على ما يبديه من آراء؛ فهذه حصانة مشروطة بشرط أولى، هو صدور الأقوال والآراء في ساحات مجلسكم الموقر.

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب

مرة أخرى، فإننا نعاود إبداء التقدير للدور الوطني الذي يقوم به مجلس الشعب الموقر، كما نعاود تثمين الإجراءات التي بادر المجلس باتخاذها، قبل العضو المعنى، وهو ما حدا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يمسك عن اتخاذ أى إجراء قانوني قبله، تقديرًا لمبادرة مجلسكم الموقر، وانتظارًا لما ستسفر عنه الإجراءات التي اتخذها المجلس قبله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(تصفيق)

obeikandl.com